السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣

المدرس الدكتورة

خلود محمد خميس(*)

المقدمة

لقد تاثرت السياسة الخارجية العراقية تجاه السعودية بسلوك صانع القرار السياسي الخارجي العراقي وما نتج عن ذلك من ردود افعال من قبل المملكة العربية السعودية تجاه العراق.

فالسياسة الخارجية العراقية تجاه السعودية لا يمكن وصفها بالسياسة الواحدة والمتوازنة ،فما مر به العراق من متغيرات اثرت وبشكل سلبي في طبيعة سلوك صانع القرار السياسي الخارجي العراقي،منذ حصول العراق على استقلاله وحتى حدوث الاحتلال الامريكي للعراق في نيسان ٢٠٠٣.

فهنالك حقب زمنية مرت دون ان تتعثر سياسة كلا الطرفين تجاه الاخر لكن حقب تلتها توترت فيها العلاقات فكان لاسبابها تدخلات اقليمية وتاثيرات خارجية من قبل القوى ذات المصالح الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي،فادى ذلك الى عدم التوازن في سياسة العراق الخارجية تجاه جارته السعوديةلاسيما خلال حقبة الثمانينيات ، وبالمقابل نجد ان السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق اتسمت بذات الصفة بعدم الموازنة فاتصفت بانها سياسة ردود افعال اكثر منها مبنية على استراتيجية واضحة المعالم حتى لو كانت تلك السياسة قائمة على اساس هدف دفاعي اوانها قائمة على المبادرة ،فقامت سياستها على اساس مهم وهو نظرة الدولة لحجم مصالحها ونظرتها المستقبلية لتلك المصالح وعلى المستويين الاقليمي والدولي.

فصانع السياسة الخارجية العراقي ادى بسلوكه الى خسارة اكبر داعم اقليمي في المنطقة خاصة وان السعودية ترتبط بعلاقات قوية واتفاقيات عسكرية مع القوى الدولية والتي توترت علاقات العراق معها وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٩٠ وحتى حدوث الاحتلال الامريكي للعراق في نيسات ٢٠٠٣.

فعدم الثبات الذي اتصفت به السياسة الخارجية العراقية لتلك الحقبة ادى الى عزل العراق وانقطاعه عن العالم وخاصة فيما يتعلق بالنواحي العلمية والتكنلوجية فشكل ذلك الانقطاع خللا انعكس وبشكل سلبي على التة العسكرية والتي افرزت نتائجها وتداعياتها على عموم المجتمع العراقي بعد الاحتلال الامريكي ،فادى الاحتلال الى تحطيم البنى العراقية التحتية والمؤسساتية وانعكاسها بصور عدة على الوضع الداخلي العراقي كانتشار حالات القتل والسرقة وعدم السيطرة على الحدود والتي ادت الى دخول العديد من الجماعات الارهابية،فاصبحت الاراضي العراقية ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات الداخلية والاقليمية بل وحتى الدولية وانعكاس ذلك بالطبع على سياسات دول الجوار تجاه العراق ومنها السعودية موضوع الدراسة.

(*) **مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.**

فرضية الدراسة

لقد قامت الفرضية على اساس (ان سلوك صانع القرار السياسي الخارجي يعد عاملا مؤثرا ذو ابعاد وانعكاسات على السياسة الخارجية للدولة تجاه دول الجوارالجغرافي).

ولقد قسمت الدراسة الى مدخل تمهيدي وثلاثة مباحث:

مدخل تمهيدي/مفهوم السياسة الخارجية.

المبحث الاول/طبيعة السياسة العراقية تجاه السعودية قبل الاحتلال الامريكي للعراق.

المبحث الثاني/السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الثالث/رؤية مستقبلية لسياسة العراق الخارجية تجاه السعودية في ضوء تاثير المحددين الاقليمي والدولي

مدخل تمهيدي /مفهوم السياسة الخارجية

ان السياسة الخارجية لاية دولة انما هي جعل القدرات الذاتية للدولة قادرة على التفاعل ضمن الاطار الاقليمي بحيث يكون باستطاعتها جعل تلك القدرات وسيلة لخلق هيبتها ضمن الاطارين الاقليمي والدولي.

والقرار السياسي الخارجي لدولة معينة قد يتخذه فرد او مجموعة او جمعية برلمانية، ومن ثم فان عملية صنع القرار تختلف في داخل كل بنيان عن البنى الاخرى، وهذا يؤدي الى تفاوت انماط السياسة الخارجية الناشئة عن تلك العمليات، وبالنتيجة فان القرار السياسي الخارجي سيتأثربشكل رئيس بطبيعة عملية اتخاذ القرار السياسي في الوحدة الدولية.

وقد تعددت تعاريف السياسة الخارجية ،فبعض المختصين عرفها على انها(مجموعة النوايا التي تدفع بالدول الى نمط معين من السلوك) [١].

وهناك من عرفها على انها (صيغة عمل تنطلق بكافة الشوؤن الخارجية التي تمس حياة الدولة وتتضمن الاهداف والوسائل مع استخدام امكانات الدولة من اجل تحقيقها) [٢].

وهذا يعني ان السياسة الخارجية هي مجموعة الاهداف التي تضعها حكومة معينة ،فتحاول تنفيذها باستخدام وسائلها من خلال تسخيرها لامكانياتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية لتصبح اهدافها واقعية.

كما وترتبط السياسة الخارجية بشكل جدلي بالدور الذي ترسمه الدولة لنفسها ويمكن ان تقوم به في حالة توفرت لتلك الدولة ظروفا معينة تسمح لها بالتمتع بميزة نسبية مقارنة بغيرها وعلى هذا الاساس فان الدور يعد وظيفة تؤديها الدولة وفقا لموقفها في المجتمع الدولي [٣]. وهذا يعني ان الدور هو تعبير عن توجه معين ينشا نتيجة لظهور متغير او اكثر بحيث يصبح من الملائم او الضروري القيام به [٤].

اذن فالعلاقة الجدلية هي التي تربط بين الدور الذي تضع الدولة نفسها فيه والقرار السياسي الخارجي الذي تسعى الى تنفيذه لاسيما اذا كان القرار قد جاء كرد فعل لموقف معين . فقد يجد صانع القرار السياسي الخارجي نفسه

---

[١] **ينظر :د.مازن الرمضاني ،السياسة الخارجية دراسة نظرية،بغداد ١٩٩١،ص ٣٤.**

[2] **Howard Hennery,Foregn policy Analysis,Ohio 1974,p28**

[٣] **د. محمد السيد سليم ،تحليل السياسة الخارجية ،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،ط٢، ١٩٩٨، ص٤٨.**

[٤] **د. عطا محمد زهرة ،نظرية الدور في السياسة الخارجية ،المجلة القطرية للعلوم السياسية ،بغداد،العدد ٢ لسنة ٢٠٠٢،ص١٢٩.**

ملزما للتعامل مع الكثير من المواقف ومواجهتها من خلال توظيف مختلف الامكانيات ومؤسسات صنع القرار السياسي والتي توجه غالبا لمعالجة مشكلة في البيئة الخارجية،وهذا يعني ان للبيئة الخارجية تأثيرا كبيرا على عملية صنع القرار السياسي الخارجي والتي تسبق في الغالب اتخاذ القرار السياسي بعد ان يتم توظيف العديد من الوسائل والاليات لتحقيق اهداف معينة ،وهذا التوظيف يأتي نتيجة لوجود الحافز وادراك صانع القرارالسياسي الخارجي وتحديده لهدفه[٥]. ومن ثم فان ادراك صانع القرار عملية ذاتية تحصل في رؤية صانع القرار لهذا الحافز[٦].

المبحث الاول/ طبيعة السياسة الخارجية العراقية تجاه . السعودية ما قبل الاحتلال الامريكي للعراق.

ربما تكتسب العلاقات العراقية السعودية نوعا من التميز بسبب الثقل التي تشكله هاتان الدولتان في عموم منطقة الشرق الاوسط ولاسيما العربي ،فالمساحة وعدد السكان لهاتين الدولتين اعطتهما صفة التميزعن باقي الدول في منطقة الخليج العربي ،فضلا عن الامكانيات والموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الدولتان،فالخط الحدودي الفاصل بين السعودية و العراق يعد الاطول بعد ايران فخط الحدود يمتد الى نحو ٨١٤ كم حيث تندمج الحدود السعودية مع محافظة الانبار العراقية ذات الاغلبية (السنية) والذي يجعل الامتداد الجغرافي عاملا في التقارب العقائدي بين البلدين[٧].

ومن خلال بحثنا الموسوم لا يمكن الرجوع لطبيعة العلاقات الى بدايات تأسيس الدولتين العراقية في عام ١٩٢١ والمملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٢،وانما سنمر عليها بشكل موجز لكثرة الكتابات حول الموضوع من الناحية التاريخية، ولكننا نستطيع التنويه بطبيعة العلاقات والتي شهدت فتورا كبيرا خاصة عام ١٩٥٨ بعد ان تحول الحكم في العراق الى حكم جمهوري بعد ان كان ملكيا بحسب ما كان سائدا في السعودية ،فالمرحلة التي جاءت بعد عام ١٩٥٨ اتسمت بالتوتر بين الحكومتين العراقية والسعودية بسبب السياسة التي انتهجها صانع القرار السياسي الخارجي العراقي ،فقد اقدمت الحكومة العراقية حينها على المطالبة باستعادة الكويت عام ١٩٦١بعدها جزءا من الاراضي العراقية لاسيما بعد ان وقفت السعودية ضد مطالب العراق وجسدت سلوكها السياسي الخارجي عندما قامت بارسال قوات سعودية تحت علم جامعة الدول العربية لحماية استقلال الكويت من هجوم القوات العراقية حينذاك.

كما وصلت حالة التوتر بين الطرفين العراقي والسعودي اعلى مراحلها بعد عام ١٩٦٣ عندما قام العراق باحتضان الجماعات الثورية المعارضة للنظام السياسي الحاكم في السعودية فحكم سياسة الدولتين الخارجية المتغيرات الداخلية والاقليمية التي احاطت بالطرفين العراقي والسعودي خلال حقبة الستينيات .

ولكن صانع القرار السياسي الخارجي العراقي حاول جاهدا خلال حقبة السبعينات ان يؤدي دورا اقليميا على المستوى العربي فوجد القبول من قبل اقرب جيرانه ولاسيما من قبل السعودية والتي كانت تسعى لتتبؤا الدور القيادي في المنطقة الا ان السعودية ارادت ضمان الجانب العراقي للوقوف بوجه التهديدات التي يمكن ان تنال الاراضي العربية من قبل قوى اقليمية غير عربية وخاصة ايران ،فقد اتفق الجانبان العراقي والسعودي على موقف واحد خلال قمة

---

[٥] ينظر: د. علي الدين هلال ،امريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ـ ١٩٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط١ ،اب، ١٩٨٩،ص٢٥.

[٦] ينظر: علي حسن نيسان،عملية صنع القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية ،اطروحة دكتوراه،كلية العلوم السياسية ،بغداد، ١٩٩٧،ص١٦.

[٧] د.عاطف لافي مرزوك السعدون ،مستقبل العلاقات العراقية وبلدان الطوق . دراسة في ظل بيئة دولية متغيرة ،المركز العراقي للبحوث والدراسات (٢)العراق،ط١،النجف،كانون الثاني ،٢٠٠٩،ص٤٣.

الرباط عام ١٩٧٤ حين تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني ،كما توحد موقفهما عام ١٩٧٨ حينما قررت جامعة الدول العربية عزل مصر بعد الزيارة التي قام بها الرئيس المصري السابق (انور السادات)الى الاراضي المحتلة في فلسطين وعقده لاتفاقيات كمب ديفيد عام ١٩٧٨ ،فتلك الحقبة شكلت اقوى الحقب التي اتفق فيها صانعا القرار السياسي الخارجي العراقي والسعودي.

كما تاكد الدعم السعودي للعراق اثناء حربه مع ايران عام ١٩٨٠ والتي استمرت لثماني سنوات ،فالسعودية كانت من اهم الداعمين للجانب العراقي خاصة في ظل موقفها من ايران وافكارقادته والتي بدات عام ١٩٧٩ لتصدير الثورة الاسلامية الى البلدان العربية بدءاً من العراق وانتهاءا بدول المغرب العربي فقدمت السعودية مساعداتها المادية والمعنوية للوقوف بوجه التوجهات الايرانية ، فضلا عن اعتداءات ايران ضد الكويت عام ١٩٨٦[٨]. حتى وصلت ايجابية العلاقات الى درجة قيام ملك السعودية (فهد بن عبد العزيز) بزيارة العراق عام ١٩٨٩ ،فاقدم العراق على عقد اتفاقية لرسم الحدود مع السعودية،فاشارت العديد من التحليلات الى ان العراق اقدم على تلك الخطوة لاجل كسب الجانب السعودي وازالة الشك الذي ينتابه تجاه العراق بعد حرب دامت بحدود ثمانية اعوام مع ايران بفعل تاثيرات اقليمية وخارجية.

لكن العاصفة التي هزت العلاقات العراقية . السعودية تجسدت في القرار الذي اتخذه صانع القرار السياسي الخارجي العراقي بدخول القوات العراقية الاراضي الكويتية ،فسلوك صانع القرار السياسي الخارجي العراقي حينها جعل الحكومة السعودية تعيد النظر في علاقتها بالعراق وان يعود اليها هاجس الخوف والشك والريبة من العراق الذي استخدم السلاح ضد جيرانه ،فسجل ذلك عدوانا عراقيا ضد احدى دول الجوار العربي كما جعل السعودية تتخوف من العراق من احتمال دخول هذه القوات الاراضي السعودية وتقويض نظام الحكم في السعودية،فما كان منها سوى قبول دخول القوات الامريكية الى الاراضي السعودية لايقاف تقدم القوات العراقية والوقوف ضدها خوفا من توسع تقدمها. وعلى اثر ذلك السلوك السياسي والعسكري من قبل الحكومة العراقية تدهورت العلاقات العراقية السعودية بعد عام ١٩٩٠ وبدى جليا الموقف السلبي للسعودية تجاه العراق حينما تم اجتماع المسوؤلين الامريكان بالقيادات السعودية والسورية والمصرية قبل ان يعقد اجتماع القاهرة للفترة من ٩- ١٠/اب ١٩٩٠ حيث ضمنت الولايات المتحدة الامريكية موافقة قيادات هذه الدول على ضرب العراق وتحويل الحرب من امريكية الى امريكية عربية[٩].

فقد وجدت الولايات المتحدة وتحالفها الدولي . العربي بازمة الخليج وحربها فرصة مثلى لربط الاداء العربي بستراتيجيتها التي اخذت مقوماتها تبنى على ما يتحقق لجهودها من اثر وقوة في الساحة والسياسة العربية والتي بدت مستباحة بعد ما تعرض له الحياض العربي من انكشاف امني واضح انهك مقومات التكون والوجود للنظام العربي[١٠].

---

[٨] **د.قحطان احمد سلمان،العلاقات العراقية . السعودية بعد العام ٢٠٠٣ وملامحها المستقبلية ،مجلة دراسات دولية،جامعة بغداد،العدد ٣٨،تشرين الاول،٢٠٠٨،ص٩١.**

[٩] **خلود محمد خميس ،دور الجامعة العربية في المسالة العراقية ،مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد،العدد ٣٨،نيسان ٢٠٠٧.ص٧٤.**

[١٠] **د.منعم صاحي العمار،من اجل نهاية قريبة للحرب الباردة العربية العربية ،مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد، العدد ١٢،نيسان،٢٠٠١ ، ص١٠٥.**

ومن ثم فان تداعيات حرب الخليج كانت لها نتائجها الايجابية للجانب الامريكي وانعكاساتها السلبية على الجانب العربي، فالسعودية قد ارتابت من سلوك صانع القرار السياسي الخارجي العراقي الى درجة انها تحملت معظم النفقات المادية لوجود القوات الاجنبية (الثلاثين دولة) على الاراضي السعودية [١١].

وبسبب السياسة التي اتخذتها المملكة العربية السعودية ضد العراق خلال منتصف التسعينات كان من الطبيعي ان يتجه صانع القرار السياسي الخارجي العراقي الى قطع علاقاته مع السعودية والتي قدمت تسهيلاتها اللوجستية للدول المتحالفة ضد العراق، فقد حاولت الحكومة العراقية ان تجدد علاقاتها بالسعودية عندما بدات مرحلة جديدة لسياسة العراق الخارجية تجاه السعوديةعام ٢٠٠٠،خصوصا وان السعودية احتضنت عشرات الالاف من العسكريين العراقيين في مخيمات (رفحا والارطاوية) واحتضنت كذلك بعض فصائل المعارضة العراقية ودعمتهم ماليا وسياسيا ،حتى ظلت العلاقات شبه مجمدة بين البلدين حتى عام ٢٠٠٢ عندما تم فتح مركز (عرعر) الحدودي بين البلدين امام حركة التجار المغلق منذ اب ١٩٩٠، والذي استمر غلقه على مدى اثنتي عشر عاما [١٢].

فقد عد صانع القرار السياسي الخارجي العراقي ان السعودية هي المتنفس الوحيد لدولة محاصرة من جميع الجهات،خاصة بعد ان حدث تغير مفاجيء في السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق حينما اعلن وزير الدفاع والطيران (الامير سلطان بن عبد العزيز) عن استعداد حكومته لنسيان الماضي والترحيب بعودة العراق للصف العربي [١٣].

كما وحدث نوع من المصالحة العراقية–السعودية خلال اجتماعات الجامعة العربية العادية والتي عقدها وزراء الخارجية العرب لبحث الشان العراقي وخاصة القمة التي عقدت في بيروت في اذار ٢٠٠٢ [١٤].

وهذا يعني ان صانع القرار السياسي الخارجي السعودي سعى كذلك لتحسين صورته امام الحكومة العراقية حينما تم اجتماع السعودية مع مصر والاردن لطرح مبادرتهم الثلاثية في تموز ٢٠٠٢ . حيث قام وزراء خارجية هذه الدول الثلاثة بزيارة واشنطن والتي استهدفت اقناع الادارة الامريكية بتاجيل ضرب العراق لمدة عام كامل حيث تقوم هذه الدول باقناع الحكومة العراقية للتعاون مع الامم المتحدة وقبول عودة المفتشين في مقابل ان يتم رفع العقوبات ،لكن الرئيس الامريكي (جورج بوش الابن) رفض هذه المبادرة [١٥].

فحاولت الحكومة العراقية ما قبل عام ٢٠٠٣ ان تفتح صفحة جديدة مع الحكومة السعودية عندما قام العراق باستيراد انواع متعددة من البضائع السعودية طبقا لبرنامج النفط مقابل الغذاء الذي طبقته الامم المتحدة منذ عام ١٩٩٦.

المبحث الثاني/ السياسة الخارجية العراقية تجاه السعودية بعد عام ٢٠٠٣ .

---

[١١] وحيد عبد المجيد،مستقبل النظام الاقليمي العربي بعد الغزو،مجلة السياسة الدولية العدد ١١٢،القاهرة،تشرين الاول، ١٩٩٠،ص٩٥.

[١٢] د .عاطف لافي مرزوك السعدون،مصدر سبق ذكره،ص٤٥.

[١٣] د.قحطان احمد سلمان ،مصدر سبق ذكره،ص٩٣.

[١٤] خلود محمد خميس،مصدر سبق ذكره،ص٧٥.

[١٥] المصدر السابق نفسه ،ص٧٦.

عادة ما يرتبط تنفيذ السياسة الخارجية لاية دولة بتوفر وسيلتين رئيستين واللتان تعدان من اقدم الوسائل التنفيذية وهما (الدبلوماسية والقوة العسكرية) فعلى الرغم من ديمومة واهمية هاتين الوسيلتين الا ان فاعليتهما اصبحت تقترن بمدى فاعلية الادوات الاخرى المتاحة للدولة خاصة بعد ان تنوعت وتعددت هذه الادوات [١٦].

وخلال هذا المبحث سنعالج الموضوع في اطار محورين وضمن مبدأ اساسي وهو (الفعل ورد الفعل) فالمحور الاول /تضمن الموقف السعودي بعد الاحتلال الامريكي للاراضي العراقية.

اما المحور الثاني/ تضمن الاليات التي استخدمتها الحكومات العراقية والتي تناوبت على السلطة بعد حدوث واقعة الاحتلال الامريكي لتفعيل سياستها الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية.

اولا/ طبيعة السياسة السعودية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي

لقد ارتبطت السياسة السعودية تجاه العراق بالمصلحة التي حركت صانع القرار السياسي الخارجي باتجاه تحقيق بعض التعاون مع العراق. خاصة وان مصلحة الولايات المتحدة الامريكية اقتضت منذ عام ١٩٩٠ذلك لتمرير مخططاتها لشن عدوانها الثلاثيني على العراق وتدمير قاعدته التحتية والبشرية والمادية والعسكرية وفرض الحصار بحقه واستمرار حالة التطويق والاحتواء عليه لعزله عن التفاعل الاقليمي والدولي من اجل ترتيب اوراق منطقة الخليج العربي بنجاح مع استمرار تخويف دول المنطقة به لضمان وجود عسكري دائم من قبل الولايات المتحدة الامريكية ،وهو الامر الذي اكده احد المسوؤلين الامريكيين وهو (وليم دون)المرافق لوزير الدفاع الامريكي اثناء جولته لمنطقة الخليج عام ١٩٩٠ بقوله(ان العراق لا زال يشكل خطورة على المنطقة. مؤكدا قوله(سنكون هنا بشكل دائم) [١٧].

وحين تم احتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣ عد هذا الفعل مدخلا الى هيكلة جديدة في اطار المشروع الراسمالي الجديد ،فالولايات المتحدة حين استصدرت القرار ١٤٨٣ من مجلس الامن في ٢٢/ايار/٢٠٠٣ اي بعد ما يزيد على شهرين من بدء الحرب فان واقعة الاحتلال قد اوجدت وضعا جديدا واثارا واضحة على النظام العربي والذي نفى وجود نظام عربي اقليمي، لان وجود قوة عظمى داخل هذا النظام ينفي صفة الاقليمية عنه [١٨].

وهو ما تاكد بعد حين عندما قامت الولايات المتحدة بنخر النظام الاقليمي من خلال اثارتها لموجة النزاعات الاثنية بين العراق وجواره العربي السعودية وغير العربي ايران.

فالموقف السعودي تجاه العراق بدى هامشيا خاصة انها كانت تشكل جزءا وليس الكل ضمن الموقف العربي لمعالجة الازمة العراقية، فكانت السعودية أحد اعضاء اللجنة الوزارية الثمانية التي شكلتها الجامعة العربية في اب ٢٠٠٣ لمتابعة المسالة العراقية [١٩].

كما انها تضامنت مع دول المنطقة عندما تم اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي خلال المؤتمر الثامن في اسطنبول في ايار ٢٠٠٥ لضبط الحدود مع العراق ودعم العراقيين من خلال عدم التدخل في شؤونهم

---

[١٦] **د.مازن اسماعيل الرمضاني ،التغيير في النظام الدولي والسياسة الخارجية ،مجلة العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،العدد ١٠ تموز ١٩٩٣ ،ص٢٩.**

[١٧] **وائل محمد اسماعيل ،الاتفاقيات الامنية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها السلبية،مجلة دراسات دولية،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،العدد ٩ تموز ٢٠٠٠ ،ص٢٣.**

[١٨] **خلود محمد خميس،مصدر سبق ذكره،ص٧٧.**

[١٩] **وهذه اللجنة تكونت من(مصر ،سوريا ،السعودية،الاردن،قطر ،تونس، الكويت)**

الداخلية[٢٠]. فوجهة النظر السعودية انطلقت من اساس رئيس وهو ضرورة سعي الولايات المتحدة وايران لاجراء تسوية العراق[٢١]. وهذه اللجنة اجتمعت ايضا في نهاية شهر ايلول ٢٠٠٥ مؤكدة على وجود دور عربي لتحقيق المصالحة الوطنية بين اطياف الشعب العراقي)[٢٢].

لكن ما كان يوترالعلاقات ويجعل رد الفعل العراقي في بعض الاحيان شديدا تجاه السعودية وهو الاتهامات التي كانت توجه من قبل جهات معينة في المملكة العربية السعودية نحو عدد من المسؤولين العراقيين وبعض قيادات الاحزاب وتلك الاتهامات جاءت في احدى الصحف السعودية ومنها صحيفة (الرياض) (عندما قامت بتوجيه اتهاماتها في اب ٢٠٠٥الى احد المسؤولين العراقيين بدعوته الى اقامة اقليم فيدرالي للشيعة، فاعتبرت الصحيفة ان ذلك ينذر بمزيد من التفتيت في العراق)[٢٣] في الوقت نفسه فان السعودية اخذت تتحرك في اطارين اطار عربي مساند للعراق واطار داخلي محلي، حيث قامت باتخاذ اجراءات وقائية والحذر الدائم من تطور ازمة العراق وانتقالها الى الداخل السعودي فاقدمت السعودية على انشاء جدار عازل يمتد لمسافات متقطعة على الحدود العراقية[٢٤]. بحجة منع تسلل العناصر المسلحة ووصول الاموال الى الجماعات المسلحة ،فقد ذكرت احدى الصحف الامريكية (تايم) في منتصف ايلول ٢٠٠٦ (ان السعودية خصصت مبلغ سبعة مليارات دولار كمرحلة اولى لبناء الجدار الذي سيحاط باسيجة ذات مواصفات عالية من التحسس الالكتروني ومزود بممرات رملية دقيقة[٢٥].

كما ان السعودية ترددت ولمرات عدة من ارسال ممثلين دبلوماسين الى الاراضي العراقية بحجة تدهور الوضع الامني داخل العراق .

وعلى اساس تصرف السعودية هذا تجاه العراق وفي ضوء الاوضاع التي مر بها العراق كان لابد من ان يقِدم صانع القرار السياسي الخارجي العراقي على استخدام اليات جديدة تتناسب مع التغير الذي طرا على الساحة السياسية العراقية، لاجل التعامل مع جارته السعودية لانها تعد المتنفس الذي يمكن الاستفادة منه نواحي عدة (سياسيا، اقتصاديا،امنيا).

ثانيا/ اليات تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه السعودية بعد تغير النظام السياسي عام ٢٠٠٣

لقد بدأت بوادر الحركة الدبلوماسية العراقية على الصعيدين الاقليمي والدولي منذ تشكيل اول حكومة عراقية في ٨ حزيران ٢٠٠٤ والتي ركزت على :

١. اكتساب شرعية الوجود وتاكيده.
٢. تهيئة بيئة اقليمية وعربية داعمة بالايجاب لاستقرار العراق امنيا.

---

[٢٠] ينظر:صحيفة الزمان،البيان الختامي لدول الجوار،العدد ٢١٠٠ /بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣.

[٢١] انتوني كوردسمان واخرون ،ايران والولايات المتحدة والمفسدات المحتملة للصفقة في العراق ،ضمن مجموعة باحثين:العراق تحت الاحتلال،سلسلة كتب المستقبل العربي(٦٠) مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٨،ص٣٦٩.

[٢٢] ينظر:صحيفة الزمان ،العدد١٥٧٨ في ٢٠٠٣/٨/٩ وكذلك صحيفة الشرق الاوسط ،بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٩.

[٢٣] ينظر: الملف العراقي ،مجلة سياسية يصدرها المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية/بغداد،العدد ١٤٣ في اب ٢٠٠٥ ص٥٧.

[٢٤] د.عاطف لافي مرزوك السعدون ،مصدر سبق ذكره،ص٤٤.

[٢٥] د. جاسم يونس الحريري ،التواجد الخليجي في العراق بعد الاحتلال الامريكي . الاسباب والانعكاسات ،مجلة شوؤن عراقية ،مركز العراق للدراسات،بغداد،العدد ٢ شباط ٢٠٠٩ ،ص٢٦.٢٧.

٣. محاولة الغاء الديون والتعويضات المفروضة ضد العراق او تقليلها [٢٦].

فاهداف السياسة الخارجية العراقية بدت واضحة تجاه السعودية والمحيطين الاقليمي والدولي بعد عام ٢٠٠٤ ،اذ لم تتسم بهذا الوضوح ما بعد وقوع حادثة الاحتلال لسببين اولاهما، ان الحاكم الاداري الامريكي (بول بريمر) لم يول مسالة علاقات العراق الخارجية اهتمامه.وثانيهما، سيادة حالات العنف والاضطراب الداخلي التي عصفت باستقرار العراق الداخلي، فكان لذلك انعكاساته السلبية على طبيعة تصرف دول الجوار وخاصة السعودية وكما مررنا على ذكره، والتي ابتعدت وتحاشت التعامل مع العراق في مختلف المسائل التي تخص التعامل بين دولتين متجاورتين، فحين استلمت الحكومة العراقية على الرغم من انها كانت معينة وغير منتخبة بدأت بخطوات ايجابية لتوثيق علاقاتها الخارجية في محاولة لإخراج العراق من مستنقع العزلة الذي وضع فيه لسنوات طويلة. اما الحكومة الثانية والتي استلمت السلطة في كانون الثاني ٢٠٠٥ ووضعت دستورها في اب ٢٠٠٥، فقد جاء التأكيد على تصريف السياسة الخارجية من خلال الإشارة اليها ضمن الباب الأول (المبادئ الأساسية–المادة الثامنة) بالنص (يرعى العراق مبادئ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية ويقيم علاقات على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية) [٢٧].

وبموجب هذه المبادئ فان سياسة العراق الخارجية استندت على أسس جديدة ومتغيرات مهمة أهمها: اولا، الايديولوجية الراغبة في لعب دور اقليمي وثانيا: الامكانات المؤهلة لذلك [٢٨].

واهم الاليات التي استندت عليها الحكومات العراقية الثلاث والتي توالت على السلطة بعد عام ٢٠٠٣ والتي تمثلت في:

اولا/ اليات سياسية.

لقد ابدت الحكومة العراقية وبدا من (مجلس الحكم الانتقالي) رغبته الحقيقية في اقامة علاقات ودية وخاصة مع بلدان الخليج العربي [٢٩].

وبالمقابل رحبت دول الخليج باول زيارة قام بها رئيس جمهورية العراق (غازي عجيل الياور) لبعض دول مجلس التعاون الخليجي في تشرين الثاني ٢٠٠٥ [٣٠].

حيث قامت وزارة الخارجية العراقية بتفعيل دورها في المجال الخارجي للتعامل على المستويين الاقليمي والدولي، وهو الامر الذي اكده وزير الخارجية العراقي (هوشيار زيباري) بالقول (نحن نكن تقديرا كبيرا لقيادة المملكة وللامير سعود الفيصل وما طرحه مجموعة مخاوف ناقشناه فيها بطريقة مباشرة وبحوار صريح وواضح) وهذا التصريح جاء بعد الانتقاد الذي وجهته السعودية للحكومة العراقية عن طبيعة علاقتها مع ايران.

---

[٢٦] ستار جبار علاي، خضر عباس عطوان، العراق قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية ١١٦ ابو ظبي ط١، ٢٠٠٦، ص٤٩.

[٢٧] ينظر ،دستور الجمهورية العراقية لعام ٢٠٠٥ –الباب الاول (المبادئ الاساسية).

[٢٨] ستار جبار علاي ،خضر عباس عطوان ،مصدر سبق ذكره،ص٥٨.

[٢٩] ينظر في ذلك/نص الدستور العراقي.

[٣٠] ينظر/صحيفة الزمان/(الجعفري يسعى للانضمام الى مجلس التعاون الخليجي /العدد ١٥٩٥ بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٨.وكذلك صحيفة الزمان،(ترميم العلاقات مع دول الجوار وتعزيز الاواصر مع المنظومة الخليجية)العدد ١٩٦٢ في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

وبعد موجة العنف التي شهدها العراق مع منتصف عام ٢٠٠٤ وجهت العديد من الاتهامات للسعودية الا ان الجانب السعودي أكد التزامه بمنع اي متسلل لدخول الاراضي العراقية وهذا ما اكده وزير الداخلية السعودي (الامير نايف بن عبد العزيز بالقول (سنردع ونمنع اي شخص من الذهاب مباشرة الى العراق عبر الاراضي السعودية) [٣١] كما زار وزير الخارجية العراقي (هوشيار زيباري) المملكة العربية السعودية في تموز ٢٠٠٧ وهذه الزيارة اسست لافتتاح السفارة العراقية بالرياض واعتماد السفير (د.غانم علوان الجميلي) سفيرا للعراق لدى السعودية في ايار ٢٠٠٩ مقابل تعهد المملكة العربية السعودية بفتح سفارتها في العراق [٣٢].

ثانيا /اليات اقتصادية.

لقد اتجهت الحكومة العراقية ما بعد ٢٠٠٣ باتجاه تدعيم مسالة التعاون وفق مبدا المصلحة العراقية، فلاجل ان يخرج العراق من الدائرة المغلقة ويوسع تعاونه في المجال الاقتصادي مع دول الجوار وخاصة المملكة العربية السعودية اقدمت الحكومة العراقية على اصدار قانون الاستثمار الجديد رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ لاجل تشجيع الاستثمار الاجنبي داخل العراق وعلى الخصوص العربي [٣٣].

اذن حاول الجانب العراقي تاطير سياسته تجاه السعودية باطر اقتصادية لتوسيع تعاونه الاني والمستقبلي على الرغم من الموقف السلبي للجانب السعودي في الكثير من المواقف التي اثبتت فيها المملكة العربية السعودية عن عدم رغبتها الحقيقية في سير العلاقات مع العراق بشكل طبيعي،فحين كان يتم انعقاد اجتماعات جامعة الدول العربية فان السعودية لم تبعث ممثلين عنها كما حدث اثناءالاجتماع الذي عقد في نيسان ٢٠٠٦ لوزراء خارجية الدول العربية لمناقشة الازمة بين الجامعة العربية والحكومة العراقية عندما اكد الرئيس المصري بوجود حساسية بين السنة والشيعة في العراق وانعدامها في مصر [٣٤].

وكذلك في جانب الجهود التي ابدتها الحكومة العراقية حول مسالة اطفاء الديون العراقية للجانب السعودي فان المملكة العربية السعودية لم تتجاوب مع تلك الجهود فقد زارت وفود عدة من وزارة المالية والبنك المركزي للمملكة السعودية لكن الجانب السعودي ربطها بالاسباب السياسية.ولكن خلال قمة الرياض التي عقدت في اذار ٢٠٠٧ تمت الكثير من اللقاءات بين المسؤولين في وزارة التجارة العراقية والجانب السعودي لاجل الغاء الديون المترتبة على العراق،فقد ابدت الرياض تجاوبها واستعدادها لعقد مفاوضات ثنائية مع تعهد المسؤولين السعوديين بالاستثمار الصناعي والتجاري في المناطق الامنة وداخل المناطق المحاذية للحدود بين البلدين كالسماوة والانبار [٣٥].

---

[٣١] ينظر :صحيفة الزمان/الرياض نمنع السعوديين من التسلل الى الاراضي العراقية/العدد٢٠١٦،بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٧

[٣٢] ينظر صحيفة الشرق الاوسط ،العدد ١٠٣٠٥ في ٢٠٠٧/٩/١٤. وينظر كذلك صحيفة الشرق الاوسط /العدد ١١١١٤ بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣ .

[٣٣] د. احمد عمر الراوي،دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،بغداد ،٢٠٠٩،ص٢٧٦.

[٣٤] للمزيد ينظر :صحيفة الشرق الاوسط العدد/١٠٠٠٤ بتاريخ٢٠٠٦/٤/١٩.

[٣٥] ينظر :صحيفة الشرق الاوسط ،احداث العراق/العدد ١٠٣٥٨،في ٢٠٠٧/٤/٨.وكذلك صحيفة المشرق/(المالية/الديون الخليجية على العراق لم تطفأ لاسباب سياسية)العدد١٣٧٣،في ٥/ تشرين الثاني ٢٠٠٨.

وذلك التجاوب السعودي مع الجانب العراقي اعطى الحكومة العراقية حافزا لاجل الاعلان عن خططها الاقتصادية ولاسيما فيما يخص تعاونها مع السعودية ومنها الخطة التي تخص اعادة العمل بخط انابيب جنوبي يمر عبر السعودية الى البحر الاحمر وبطاقة انتاجية (١،٦) مليون برميل يوميا [٣٦].

المبحث الثالث/رؤية مستقبلية لسياسة العراق الخارجية تجاه السعودية في ضوء تاثير المحددين الاقليمي والدولي.

في ضوء ما تم ايضاحه من طبيعة تعامل الساسة السعوديين تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي وما وضحناه من رد الفعل العراقي والكيفية التي صاغ بها صانعو القرار السياسي الخارجي العراقي قراراتهم تجاه السعودية وكيف تم تفعيل هذه السياسة لاجل تبني سياسة خارجية جديدة قائمة على اعتبارات بعيدة عن الايدولوجية والمصلحة الذاتية او النفعية، لابد من مناقشة رؤيتنا المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية تجاه السعودية في ضوء متغيرين مهمين وهما تصاعد دور ايران بعده المنافس القوي للمملكة العربية السعودية في المنطقة، وكذلك في ضوء بقاء العراق كدولة تحت الاحتلال حيث لم تنسحب القوات الامريكية بشكل كامل من الاراضي العراقية، وجراء هذين المتغيرين كيف سيكون مستقبل التعاون العراقي السعودي وهل سينصاع صانع القرار السياسي العراقي لارادة قوى اقليمية غير عربية لتوجيه مسارات الحكومة العراقية ولاسيما مع السعودية ؟،وهل ستفضل الولايات المتحدة الامريكية التعاون مع الجانب العراقي بالضد من الجانب السعودي والذي يتهم بين الحين والاخر بدعم الارهاب وانه وراء عدم الاستقرار في العراق؟

ومن خلال هذين السؤالين في اعلاه سنوظف اجابتنا للرؤية المستقبلية ضمن محورين الاول يتضمن المحدد الاقليمي والذي اقتصرناه على الدور الايراني ومدى تاثيره على مستقبل التعاون العراقي–السعودي والثاني المحدد الدولي والذي ركزنا فيه على دور الولايات المتحدة الامريكية وباي اتجاه ستعمل بالاتجاه الذي يفيد النظام الاقليمي ام باتجاه خدمة مصالحها في المنطقة وادامة وجودها العسكري لخدمة اهداف سياستها الخارجية وتحقيق استراتيجيتها ومشروعها في منطقة الشرق الاوسط؟

اولا/المحدد الاقليمي . ايران

يرى البعض من الباحثين والمحللين بان السياسة الايرانية هي سياسة تمازج ما بين الثوابت والمتغيرات منذ الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ ،حيث كانت خلال عهد الشاه تابعا للسياسة الامريكية اذ لم تكن تمتلك ايا من الثوابت والرؤى المستقلة بل حركتها الدوافع الامريكية ،فخلال تلك الحقبة مارست مع المملكة العربية السعودية دورا كبيرا في خدمة اهداف الاستراتيجية الامريكية .فجعلتها لاعبا شديد التاثير في الاحداث الاقليمية [٣٧].

وعندما تمت الحرب الامريكية ضد العراق عام ١٩٩١ ادركت ايران الخطر الذي يمثله العدوان الامريكي وازداد التخوف بعد القاء الرئيس بوش خطاب الاتحاد عام ٢٠٠٢ ووضعه كل من العراق وايران ضمن قائمة اطلق عليها محور الشر [٣٨]. وحين حدثت واقعة الاحتلال كانت ايران اول دولة مجاورة اعترفت بمجلس الحكم الانتقالي عند

---

[٣٦] **مؤسسة سترانفور ،تحليل اقتصادي/العراق:عملاق الطاقة الذي نام طويلا ،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد ٢٩٨ ،في كانون الاول/٢٠٠٣، ص١٣٠ .**

[٣٧] **د. حسين حافظ وهيب ،العلاقات الامريكية . الايرانية وتاثيرها على الامن الوطني العراقي،مجلة دراسات دولية ،جامعة بغداد،العدد ٣٨ ،تشرين الاول/٢٠٠٨ ،ص٣٨.**

[٣٨] **ينظر :د.ضاري رشيد الياسين ،الولايات المتحدة الامريكية وتهيئة البيئة الاقليمية للعدوان على العراق ،اوراق قارية ،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،العدد ١٢١ ،حزيران ٢٠٠٣ ص٣.**

تشكيله ،الا ان هذا الاعتراف لم يات بشكل رسمي لان التصريحات الرسمية التي صدرت عن مجلس الحكم عدتها ايران خطوة اولى نحو تسليم العراقيين مقاليد السلطة [٣٩]. الا ان ايران حظيت بنفوذ متميز داخل العراق وعلى مستويات عدة منها السياسي، المذهبي، المالي [٤٠]. وهي المسالة التي اثارت الشك لدى الجانب السعودي والتي صبت باتجاهين الاول:المخاوف الداخلية السعودية من شيعة العراق والثانية الخارجية وهي المخاوف السعودية من بروز دور قيادي لايران في المنطقة على حساب ميزان القوى في المنطقة والسعودية بشكل خاص [٤١]. وهذه المخاوف السعودية من ايران بدات تتبلور بشكل اكثرعندما تم توقيع الاتفاقية العسكرية بين العراق وايران في ٧ تموز ٢٠٠٥ ،ويمكن ان نعد ذلك السبب المباشر الذي جعل السعودية تعيد التفكير بشكل علاقتها بالعراق بعد عام ٢٠٠٦ والذي توضحت صوره من خلال اعترافات المسؤولين الامريكان انفسهم وكذلك السعوديين ،فخلال (مؤتمر امن الخليج) و الذي نظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية تحدث وزير الخارجية السعودي عن دور العراق المستقبلي في حفظ امن المنطقة بالقول(هناك اربعة اطراف اساسية معنية بامن المنطقة هي دول مجلس التعاون الخليجي ،العراق،اليمن،ايران)وكما تصور ان امن الخليج يحتاج الى ضمانات دولية لا يمكن توفرها على اساس منفرد حتى لو جاء من طرف القوة الاعظم الوحيدة في العالم) [٤٢]. اذن لماذا سعت السعودية للتقرب من الجانب الايراني ؟

ان التحسن الذي طرا على السلوك السياسي السعودي قد سار باتجاهين الاول/ باتجاه العراق والثاني/ باتجاه تحسين العلاقات السعودية- الايرانية فقد تمت لقاءات عدة بين الطرفين ،منها القمة السعودية- الايرانية والتي عقدت في اذار ٢٠٠٥ بين العاهل السعودي (عبدالله بن عبد العزيز) والرئيس الايراني محمود احمدي نجاد (بهدف تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة) [٤٣] وهي المسالة التي اولتها الحكومة الايرانية اهتمامها لكي تثبت دورها الاقليمي واهتمامها بالمسالة العراقية خاصة بعد الاتهامات التي اطلقها بعض المسؤولين العراقيين ومنهم (مستشار الامن القومي السابق . السيد موفق الربيعي)بالقول(ان السعودية وايران تعملان على تصفية حساباتهما داخل العراق) [٤٤] فحاول الساسة الايرانيون ان يثبتوا واقعية تعاملهم مع الشان العراقي خاصة بعد سقوط النظام السياسي السابق والذي كان يثير لديهم

---

[٣٩] د.حسن عبد اللطيف واخرون ،العراق والبحث عن مستقبل ،المركز العراقي للبحوث والدراسات ،بيروت،ط١،ايار ٢٠٠٨،ص٤٧٩.

[٤٠] مجموعة باحثين ،حال الامة العربية ٢٠٠٦ . ٢٠٠٧ ازمات الداخل وتحديات الخارج،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط١ ،ط١، ٢٠٠٧ ، ص١٤٤.

[٤١] رائد فوزي احمود،محددات السياسة الخارجية العربية تجاه العراق ،المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،موقع انترنيت .www. Ariss forum.com بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٤

[٤٢] علي محمد حسين العامري،السعودية واشكالية الامن في منطقة الخليج العربي ،مجلة المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،العدد ٨ شباط /٢٠٠٩ ،ص ٣٧ ،

[٤٣] ينظر:صحيفة الشرق الاوسط ،بغداد ترحب بنتائج القمة السعودية الايرانية/في العدد ١٠٣٢٥ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٦.

[٤٤] ينظر:صحيفة الشرق الاوسط/العدد ١٠٦٠٦ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٢.

القلق من احتمال بروزه كقائد اقليمي في المنطقة.فايران اليوم تسعى لاقامة مشروعها في العراق من خلال السعي لاقامة نظام صديق وحليف . بغض النظر عما اذا كان نظاما دينيا ام علمانيا [٤٥].

اذن فان السوال الذي طرح وجد اجابته في ان السعودية خشت وما زالت تخشى من اتساع النفوذ الايراني داخل العراق ومن ثم امتداده الى داخل اراضيها وخاصة في المنطقة الشرقية من السعودية حيث وجود الاقلية الشيعية والذين تقدر نسبتهم بحوالي ١٠% من مجموع السكان حيث يتركزون في المناطق الغنية بالنفط ،الا انهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية ،فبعد ثلاثة اسابيع من سقوط النظام السياسي في العراق بادر بحدود ٤٥٠ ناشطا شيعيا للتوقيع على رسالة موجهة الى ولي العهد السعودي يطالبون فيها انهاء التمييز ضدهم وتأسيس سلطة دينية شيعية لتنظيم شوؤنهم في المملكة ،كما تمكن هولاء من زيادة عدد مقاعدهم في المجالس البلدية في المملكة عام ٢٠٠٥ [٤٦].

وبالنتيجة فان طبيعة التوجه الايراني نحو العراق وارتباط التوجه بنوع المصالح الايرانية سوف يؤدي الى توتر العلاقات العراقية–السعوية ومن ثم التاثير على سياسة العراق الخارجية تجاه السعودية، وقد تصل الحالة الى محدودية الخيارات امام صانع القرار السياسي الخارجي العراقي لتفعيل الياته للتعامل مع السعودية انيا ومستقبلا.

ثانيا/المحدد الدولي–الولايات المتحدة الامريكية

بعد تنفيذ الولايات المتحدة الامريكية لمشروعها في العراق لم تعد مجرد دولة قامت باحتلال دولة عربية بل اصبحت جارة للسعودية ولايران لاسيما وانها حاولت منذ السبعينيات تحقيق الامن في النظام الاقليمي عبر سياسة (العمودين المتوازيين) والتي قامت على فكرة اعتماد ايران والسعودية كحليفين استراتيجين يقومان بالنيابة للحفاظ على المصالح الامريكية في المنطقة [٤٧].

الا ان الولايات المتحدةالامريكية بنيت علاقاتها مع السعودية اساسا على اعتبارات كثيرة كان في مقدمتها الهاجس الامني الذي كان ينتاب الاسرة السعودية الحاكمة بوجود تهديدات داخلية وخارجية لامن المملكة والاسرة الحاكمة فيها والذي جعل صانع القرار يشعر بانه لابد من الاتكاء على قوة كبرى للحفاظ على امن المملكة ،وبالمقابل فان الولايات المتحدة الامريكية زادت من مساعيها في تعميق الهاجس الامني لدى السعودية واثارة المخاوف لديهم من التهديدات المحتملة ضدهم في منطقة الخليج العربي سواء من العراق او ايران لغرض زيادة بيع الاسلحة لها والذي يفسر افراط السعودية في شرائها لاسلحة تفوق حاجتها الفعلية، وذلك حقق هدفين للولايات المتحدة الامريكية وهما الاول/ اقتصادي تجسد في امتصاص العوائد النفطية السعودية والثاني/ سياسي، حيث ان مبيعات الاسلحة الى السعودية سوف يعمق الارتباط السعودي بالولايات المتحدة الامريكية [٤٨].

---

[٤٥] محمد السعيد ادريس ،تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة ،سلسلة كتب المستقبل العربي العدد ٤٩ ضمن مجموعة باحثين استراتيجية التدمير . اليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط١ ،٢٠٠٦ ،ص٧٧ ،

[٤٦] د.حسن لطيف الزبيدي واخرون،مصدر سبق ذكره ،ص٤٧٦

[٤٧] عبد الخالق عبد الله ،الولايات المتحدة ومعضلة الامن في الخليج العربي،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد ٢٩٩، كانون الثاني ٢٠٠٤ص١٢ ..

[٤٨] د. محمد علي تميم ،العلاقات السعودية الامريكية (١٩٦٤. ١٩٧٥) دراسة تاريخية ،بغداد ٢٠٠٩ ،ص٢٢٩ .٢٣٠.

في الوقت نفسه عدت السعودية من اكثر دول الخليج العربي عقدا للاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية وكذلك دفعها دول الخليج باتجاه الحذو حذوها [٤٩]. اما بعد عام ١٩٩٠ فقد وقعت السعودية الكثير من الاتفاقيات والتي لم يكشف عن مضمونها بخصوص وجود القوات الامريكية على اراضيها منذ ٢اب١٩٩٠.اذن فلا عجب بان ذلك التواجد الامريكي على الاراضي السعودية قد استخدم لتحجيم دور العراق ومن ثم احتوائه وبحسب ما صرح به المسوولين الامريكيون ولمرات عديدة وكما اعلن ذلك في كانون الاول ١٩٩٨ (ساندي بيرغر) مستشار الرئيس الامريكي حينها لشوؤن الامن القومي وما اكده الجنرال البحري (انتوني زيني) قائد القيادة المركزية لقوات الانتشار السريع الامريكية في المنطقة عن (استخدام الولايات المتحدة قواعدها في السعودية وتركيا لاحتواء العراق) [٥٠]. لكن علاقات الطرفين قد اهتزت بعد احداث ايلول ٢٠٠١ واتهام (اسامة بن لادن) ذي الاصل السعودي بالتفجيرات التي حدثت لبرجي التجارة العالمي داخل الولايات المتحدة الامريكية [٥١]. ومما زاد من توتر علاقات السعودية بالولايات المتحدة الامريكية ان الادارة الامريكية اعلنت وبصراحة خلال حقبة الرئيس بوش الابن (بان السعوديين مغالون عند كل مستوى في الارهاب من التخطيط الى التمويل ومن المسؤولين الى المقاتلين) [٥٢].

وحين تازم وضع الولايات المتحدة الامريكية في العراق سارت باتجاه تشجيع تطوير العلاقات العراقية السعودية لان ذلك سيؤدي بالفائدة للجانب الامريكي من حيث المعالجة للمشاكل الانسانية في العراق ،فتطوير تلك العلاقات قد تدفع بالجانب السعودي الى ان تعالج جانب هذه الاوضاع ومن ثم يصار الى تخفيف الضغوط على الادارة الامريكية [٥٣].

فالولايات المتحدة الامريكية حاولت طمأنة الكثير من الدول العربية الى ان العراق سوف لن يكون ساحة لاستقطابات طائفية وقومية تهدد كيانها لاسيما عقب الحديث عن حلف امني لحماية الدول العربية ارضا ومصالح والذي دعت اليه السعودية [٥٤].

---

[٤٩] هنالك الكثير من الاتفاقيات التي عقدتها السعودية قبل عام ١٩٩٠ منها(اتفاقية الظهران عام ١٩٤٧لاستخدامها كقاعدة عسكرية امريكية،اتفاقية عام ١٩٥٣ حول التدريب العسكري ،اتفاقية عام ١٩٧٢ لتمويل الخدمات الدفاعية والمساعدة العسكرية لبناء منشات عسكرية وتحديث الحرس الوطني السعودي ،وثيقة التعاون الامريكي السعودي العسكري الشامل عام ١٩٧٤ ،ثم اتفاقية الدفاع االمشترك حول البعثة العسكرية الامريكية في السعودية والتي وقعت في ايار ١٩٧٧ .انظر:وائل محمد اسماعيل ،مصدر سبق ذكره،ص٢٥.

[٥٠] وائل محمد اسماعيل،المصدر نفسه،ص٢٩.

[٥١] للمزيد ينظر:د.نيفين عبد المنعم سعيد،النظام الاقليمي العربي الجديد،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،مهرجان القرين الثقافي العاشر،كانون الثاني ٢٠٠٤ ،ص١٢.وكذلك د.حسن ابو طالب،الاصلاح والسياسة الخارجية السعودية،مجلة السياسة الدولية،الاهرام،العدد ١٥٦،نيسان ٢٠٠٤،ص١٠٢.

[٥٢] د. عاصم محمد عمران ،النظام السياسي السعودي في الادراك الامريكي،مجلة دراسات دولية،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،العدد ٢٦ ،شباط ٢٠٠٥ ،ص٧٥.

[٥٣] خضر عباس عطوان،العلاقة العراقية العربية قراءة مستقبلية،مجلة دراسات دولية،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،العدد ٢٤،حزيران ٢٠٠٤،ص٩٩.

[٥٤] د. حسين حافظ وهيب ،العلاقات الامريكية . الايرانية ، مصدر سبق ذكره ص٣٨.

كما ان الولايات المتحدة الامريكية اقدمت على عقد صيغ جديدة مع الحكومة العراقية منها عقد اعلان المبادىء لعلاقات طويلة الامد في تشرين الثاني ٢٠٠٧ ،فهدف الطرفين منها تحديد مسوؤلياتهما والترتيبات المرتبطة لاجل تحديد شكل وعمق العلاقة المستقبلية بين البلدين من خلال اتفاقية طويلة الامد [٥٥].

من هنا نستطيع القول ان ما جرى في العراق قد صب في مصلحة الطرفين (الايراني والامريكي) فالولايات المتحدة عن طريق احتلالها للعراق حاولت تصحيح وضعها مع ايران حيث اقتضت المصلحة الامريكية ذلك،فالولايات المتحدة لا تريد الفشل لمشروعها في منطقة الشرق الاوسط والذي بداته في العراق الا وهو التحول نحو الديمقراطية [٥٦]، فالعراق بنظر الولايات المتحدة الامريكية قوة ذات ثقل سياسي يصعب تجاوزها اقليميا اذا ما اعيد بناؤه [٥٧].

فلقد اسست الولايات المتحدة الامريكية سياستها على دعامتين هما التغيير والسيطرة،فهذه المنطقة بدت بنظر الولايات المتحدة وكما يذكر ذلك احد المحللين(بانها معمل تفريخ للارهاب)بسبب سوء ادارة حكامها لموارد بلادهم وهو ما يستوجب احداث تغيير شامل فيها يتمثل في تحقيق اصلاحات سياسية واقتصادية وادارية [٥٨] فحين تقتضي مصلحة الولايات المتحدة الامريكية اعادة النظر في اليات التعامل مع المنطقة فانها ستستخدم الكثير من الضرورات الاستراتيجية لمنع بلدان الخليج والعراق وايران في التحكم باسعار النفط العالمية بشكل مباشر او غير مباشروهو ما تعده تحدياً للامن القومي الامريكي [٥٩].

ومن ثم فان المحدد الامريكي ومدى تاثيره على سياسة العراق الخارجية تجاه السعودية يتضح من ناحيتين مهمتين وهما: اولا/وهي ان تطور العلاقات ما بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق الى علاقات تعاون وليس علاقة دولة احتلال بدولة محتلة سوف يؤدي الى فقدان المملكة العربية السعودية مكانتها لدى الادارة الامريكية الحالية خاصة وان احتلال العراق جاء من اجل النفط. والثانية/تكون خاصة بالعراق والسعودية في الوقت نفسه حيث ان تطور علاقة العراق مع المملكة العربية السعودية سيعيد توزان علاقته مع باقي الدول العربية بسبب ماتحتله المملكة العربية السعودية من مكانة مهمة لدى دول المنطقة وعموم الوطن العربي ،اما بالنسبة للسعودية فان ضمان علاقاتها الايجابية مع الولايات المتحدة الامريكية وضمان عراق مستقر سوف يعيد توازنها الذي هز بعد احداث ايلول ٢٠٠١ كما سيعيد اليها دورها القيادي والاقليمي في المنطقة ومن ثم ستتضح معالم سياستها الخارجية تجاه العراق وهذه المعالم ستنعكس ايجابيا على سياسة العراق الخارجية من حيث تسهيل سبل العمل لتفعيل مختلف الاليات التي انتهجتها الحكومة العراقية للتعامل مع المملكة العربية السعودية.

(الخاتمة)

---

[٥٥] د.حميد حمد السعدون،المفاوضات والروابط المستقبلية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية في مجموعة باحثين/الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة،سلسلة كتب مركز العراق للدراسات)،بغداد،٢٠٠٨،ص٧٤.

[٥٦] للمزيد ينظر:خليل العناني،الشرق الاوسط الكبير،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،الاهرام،العدد ١٥٦،في نيسان ٢٠٠٤،ص٩٨ وما بعدها.

[٥٧] ستار جبار علاي،خضر عباس عطوان،مصدر سبق ذكره،ص٧٥.

[٥٨] ينظر:د.سعيد اللاوندي ،الشرق الاوسط الكبير مؤامرة امريكية ضد العرب،القاهرة، شركة نهضة مصر،ط١، ٢٠٠٥.ص٥٨.

[٥٩] محمد عبد الحمزة خوان،النظام السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣ (الطبيعة- التوجهات- التحديات)رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية ،بغداد،٢٠٠٨،ص٢٠٥.

في ضوء الاوضاع التي مازال الجسد العراقي يعاني منها من تدخلات خارجية واقليمية تبقى هنالك ضرورة واجبة على صانع القرار السياسي الخارجي العراقي ان يعمل باتجاه ضمان الجانب الغربي من العراق وان يضع امامه مسالة في غاية الاهمية وهي موقع العراق وما يشكله في التوازن الاقليمي وهذا يحتم على صانع القرارالسياسي الخارجي العراقي بالايحاء دوما للمملكة العربية السعودية بسعي الحكومة العراقية لتطوير علاقاتها مع السعودية وبالشكل الذي يضمن المصالح السياسية والاقتصادية التي تربط الطرفين العراقي والسعودي :ونحن نعتقد بان هنالك توصيات عدة يقتضيها الموضوع والتي تعتقد الباحثة بضرورتها لاجل تفعيل اليات السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية وعلى المستويين السياسي والاقتصادي .

السياسي والذي يمكن ان يكون على النحو الآتي:

١. نعتقد ان الجانب السياسي هو الاهم في تفعيل اليات السياسة الخارجية العراقية لفتح باب الحوار والتعاون مع المملكة العربية السعودية من خلال تفعيل الدبلوماسية وبنائها على اسس جديدة بعيدة عن استغلال ما يحدث داخل العراق من ازمات سياسية.
٢. هنالك ضرورة في ابتعاد الحكومة العراقية الحالية والقادمة عن توجيه الاتهامات للجانب السعودي ،بل ضرورة العمل بالشكل الذي يخدم المصالح العليا للعراق.
٣. هنالك ضرورة في عدم الانصياع للضغوطات الاقليمية والتي تدفع باتجاه توتر العلاقات العراقية السعودية.
٤. والجانب الاهم في تفعيل الدبلوماسية العراقية في اختيار الاشخاص الاكفاء والذين يمثلون الوحدة الوطنية العراقية البعيدة عن الاثنية والطائفية.
٥. كما تبقى مسالة مهمة وهي ان بناء علاقة استراتيجية بين العراق ودول المحيط العربي سيقلل كثيرا من عوامل الضعف التي يفرضها موقعه وموقع المملكة العربية السعودية والتي تمتلك منفذا بحريا مهما على البحر الاحمر.

الاقتصادي

١. هنالك ضرورة في محاولة المسؤولين العراقيين للوصول مع الجانب السعودي الى صيغة لاطفاء الديون العراقية المتبقية على ذمة العراق لان اغلبها كانت هبات شخصية اكثر من كونها ديونا على المستوى الرسمي وفق وثائق واتفاقيات اقتصادية وعسكرية.
٢. هنالك ضرورة في الانتباه الى المشاريع العراقية المتوقفة كاحياء (طريق عرعر) لغرض التبادل التجاري والاستفادة من الانبوب العراقي . السعودي لنقل النفط عن طريق ميناء ينبع على البحر الاحمر.
٣. هنالك امكانية بتزويد الجزء الشمالي الصحراوي الفاصل من المملكة العربية السعودية بمياه عذبة مضمونة مع تاسيس اكثر من منطقة تجارة حرة لصالح المملكة العربية السعودية.
٤. يمكن الاستفادة عراقيا من الامكانات الاقتصادية السعودية وكذلك نفوذها في مجلس التعاون الخليجي.
٥. ان العراق اليوم يحتاج الى الاستثمار بجميع اشكاله اكثر من اي وقت مضى نظرا للتدمير الذي اصاب المقومات الاساسية والبنى التحتية للاقتصاد العراقي جراء الحروب والاحتلال ،فالمخطط للاقتصاد العراقي مؤمل بالانتعاش فهنالك ١٧ حقلا نفطيا يعمل فقط من بين ٨٠ حقلا نفطيا مكتشفا في العراق.
٦. هنالك ضرورة في تامين الجانب الامني للشركات الاستثمارية السعودية والتي من المؤمل ان تعمل داخل العراق .فبدون تحقيق الامن والتغلب على الصعوبات الامنية سيحد المستثمر الاجنبي والعربي على الخصوص في التعامل مع السياسات المتضاربة والقرارات غير المدروسة في حالة عدم وجود توجه واضح

واستقرار سياسي.

اذن فالسياسة الخارجية العراقية اليوم بامس الحاجة الى فن التصرف مع سياسات الواقع، ولا اعتقد ان الواقع سيكون ميئوس منه، فمستقبل العراق سيكون مرهون بقدراته الذاتية، وهي القدرات التي ستساعد على انتقال العلاقات العراقية–السعودية الى مستوى جيد من التعامل من جانب، واحاطة العراق بقوى اقليمية غير عربية كايران سيحفز السعودية لضمان الجانب العراقي من جانب اخر.